



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)

E-ISSN: 3006-9149



Non-deposit financing sources and their impact on profitability
An applied study of a sample of Iraqi commercial banks
For the period (2011-2022)

Dahham Lateef Dahham* ^A, Imen Kouki ^B

^A College of Administration and Economics/Tikrit University

^B Higher Institute of Management, Tunis

Keywords:

Non-deposit financing sources, profitability indicators.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 06 Mar. 2024

Accepted 12 Mar. 2024

Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Dahham Lateef Dahham

College of Administration and
Economics/Tikrit University



Abstract: The study aimed to determine the extent of the impact of non-deposit financing sources represented by (borrowed funds, cash insurance) on profitability represented by its indicators (return on assets, return on equity). To achieve this goal, the study dealt with a content analysis method for the annual financial statements published on the website. For the Iraq Stock Exchange for banks (National Bank of Iraq, Trans-Iraq Bank, Iraqi Investment Bank), the study sample and for the period extending from (2011 - 2022), to collect primary data for the purpose of measuring the study variables and their dimensions. Correlation and regression models were used in the statistical program (SPSS) to examine the relationship. And the effect between these variables and dimensions, the study concluded. There is a significant y effect of non-deposit financing sources in all their dimensions on the profitability of the banks in the study sample, and the effect varied between negative and positive, as the significant effect was negative on profitability indicators in all its dimensions represented by (ROA-ROE). The study recommended the necessity of commercial banks the Iraqi government invests non-deposit financing sources in terms that correspond to their maturity, with the aim of achieving returns and improving profitability rates, and not leaving these sources idle in the banks sample of the study, and the necessity of arranging the preference of financing sources, especially non-deposit ones, to choose the most beneficial and least expensive source for the commercial bank.

مصادر التمويل غير الوداعية وأثرها على الربحية دراسة تطبيقية لعينة من البنوك التجارية العراقية للمدة (2011- 2022)

ايمان كوكي
المعهد العالي للتصرف جامعة
تونس

دحام لطيف دحام
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مصادر التمويل غير الوداعية المتمثلة بـ (الأموال المقترضة، التأمينات النقدية) في الربحية المتمثل بمؤشراتها (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية)، ولتحقيق هذا الهدف فقد تناولت الدراسة أسلوب تحليل محتوى للقوائم المالية السنوية المنشورة في موقع الانترنت لسوق العراق للأوراق المالية للبنوك (المصرف الأهلي العراقي، مصرف عبر العراق، مصرف الاستثمار العراقي) عينة الدراسة وللفترة الممتدة من (2011-2022)، لجمع البيانات الأولية لغرض قياس متغيرات الدراسة وأبعادها وتم استخدام نماذج الارتباط والانحدار في البرنامج الإحصائي (SPSS) لفحص العلاقة والتأثير بين تلك المتغيرات والأبعاد، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي وذو دلالة احصائية لمصادر التمويل غير الوداعية بأبعادها كافة في الربحية للبنوك عينة الدراسة وكان التأثير يتفاوت بين السالب والموجب، حيث كان التأثير معنوي سالب في مؤشرات الربحية بأبعادها كافة المتمثلة بـ (ROA-ROE)، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية العراقية باستثمار مصادر التمويل غير الوداعية في آجال تتوافق مع استحققاتها وذلك بهدف تحقيق العوائد وتحسين نسب الربحية في البنوك عينة الدراسة، وضرورة ترتيب أفضلية مصادر التمويل ولاسيما غير الوداعية منها لاختيار المصدر الأكثر فائدة والأقل كلفة للبنك التجاري.

الكلمات المفتاحية: مصادر التمويل غير الوداعية، مؤشرات الربحية.

المقدمة

جميع أنواع البنوك هي ركائز أي نظام مصرفي وركيزة مهمة للأنشطة الاقتصادية في أي بلد في العالم مهما كانت الاعتبارات التي تحملها والمتمثلة في الكثير من الوظائف منها ما هو تقليدي ومنه ما هو حديث والتي تطورت مع تطور النظام المصرفي العالمي من ناحية وتطور البنوك من ناحية أخرى، والبنوك التجارية هي مؤسسات مالية تعمل في مجال الائتمان وتسمى أحياناً بنوك الودائع، وأهم ما يميزها عن البنوك الأخرى أنها تقبل الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، باختصار إن وظيفة البنك التجاري هي قبول جميع أنواع الودائع (تعبئة الادخارات) ويتم استثمار جزء كبير من هذه الودائع في شكل قروض، والاحتفاظ بجزء منها في شكل احتياطات نقدية، لذلك تحتاج البنوك دائماً إلى مصادر التمويل، ولهذا يعد موضوع مصادر التمويل غير الوداعية أحد الموضوعات المهمة في البنوك التجارية، نظراً لأن البنوك تعتمد بشكل أساسي على الودائع المختلفة كمصادر للتمويل، فقد تتقلب الودائع أحياناً بسبب عمليات السحب والظروف الاقتصادية والأزمات الطارئة وبالتالي يؤدي إلى انحسار مصادر تمويلها والتي تؤثر بشكل كبير على ربحيتها وسيولتها ومما ينعكس بشكل سلبي على الأداء المالي لها، من ناحية أخرى، الودائع ليست مرنة لأن البنك لا يستطيع التحكم في حجم المبلغ المستلم منها ولا تعرف متى يتم إيداع مبلغ الوديعة ولا تعرف مقدار

ووقت السحب منها في المستقبل القريب، وقد تحتاج البنوك بشكل عاجل إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة وبديلة يمكنها تلبية احتياجاتها من الأموال لسد النقص واستثمار الفرص السانحة في السوق وبالتالي يؤدي التنوع في هذه المصادر إلى تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، وأدى تطور الظروف الاقتصادية، وتوسع أنشطة الأسواق المالية العالمية، وظهور مؤسسات مالية جديدة إلى تزويد البنوك التجارية والمؤسسات الأخرى بمجالات جديدة يمكن من خلالها للبنوك التجارية الحصول على التمويل اللازم بالمبالغ والشروط والاماد المناسبة للبنك، وتسمى عملية إيجاد مصادر أخرى للتمويل في نطاق (إدارة الديون أو إدارة المطلوبات) والذي يتضمن الحصول على أموال من مؤسسات مالية أخرى بأشكال مختلفة، كالاقتراض أو إصدار وبيع الأوراق التجارية وشهادات الإيداع أو توريق الديون وغيرها من المصادر مع الأخذ بعين الاعتبار هناك بعض القيود، ولتحقيق هدف الدراسة قسمت على أربعة مباحث المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار العام للمبحث

منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: لقد شهدنا في السنوات الأخيرة التطور المستمر والسريع للتكنولوجيا حول العالم وفي مختلف مجالات الحياة، لذلك وجدت البنوك التجارية نفسها مضطرة إلى إعادة تنظيم أنشطتها تكيفاً لهذه التغييرات، حيث أن البنوك التجارية تبحث عن مصادر تمويل جديدة ومبتكرة لضمان استمراريتها ونموها واستدامتها في السوق، لذلك فإن مصادر التمويل هو شريان الحياة لأنشطة البنك التجاري، ويحاول البنك ترتيب مصادر تمويله بطريقة تمكنه من مواجهة نقص السيولة والتدفق النقدي (المتتملة بالودائع)، فإن الودائع عرضة للتقلبات، وبالتالي فإن نمو البنوك لا يقتصر على الودائع لأنها يمكن أن تستخدم مصادر تمويل أخرى لتحسين أدائها المالي، ربما لا تحظى بالاهتمام لكنها قد تولد مبالغ كبيرة جداً يمكن الاستفادة منها كمصدر للتمويل وكذلك قد تكون تكلفة الحصول عليها منخفضة مقارنة بالودائع ويطلق عليها مصادر التمويل (الأخرى) غير الودائعية، فإن هذه الدراسة تحاول توضيح هل إن البنوك المعنية تلجأ إلى مصادر التمويل غير الودائعية لتحسين أدائها المالي وما هي أهميتها وهل هناك قيود تنظيمية أو بنكية تقيد هذه البنوك في استخدام المصادر عينة الدراسة، وبناءً على ذلك فإن دراستنا تناقش الأسئلة الرئيسة الآتية:

1. هل هناك علاقة ارتباط بين مصادر التمويل غير الودائعية بأبعادها على الربحية؟
2. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لعنصر الأموال المقترضة على الربحية؟
3. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لعنصر التأمينات النقدية على الربحية؟
4. هل هناك تأثير ذو دلالة معنوية لمصادر التمويل غير الودائعية ككل في الربحية؟

ثانياً. أهمية البحث: أهمية الدراسة تأتي من حيث طبيعة الموضوع الذي ندرسه، إذ تناولت إحدى الموضوعات المهمة لأي بنك تجاري في العالم، وهو يتعلق بمصادر التمويل غير الودائعية للبنوك التجارية، وتتبع أهمية الدراسة مما يأتي:

1. اظهر الوسائل والطرق التي يمكن لإدارة البنوك التجارية استخدامها في عملية إدارة مصادر التمويل حيث ينعكس ذلك ربحية البنوك التجارية.
2. بيان السلبيات والإيجابيات والمشاكل التي قد تواجه البنوك في حال لجؤها إلى مصادر تمويل (الأخرى) غير الودائعية.

3. التركيز على أهمية تنويع مصادر التمويل للبنوك التجارية بهدف تقليل المخاطر والاستفادة من مزايا كل مصدر.
 4. تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إثراء المعرفة العلمية والعملية التي تعتمد عليها الممارسات داخل البنوك التجارية والمجتمع.
 5. تكمن أيضاً أهمية هذه الدراسة كون الربحية هي من الموضوعات الحساسة التي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية من إدارتها والمتعاملين معها.
 6. يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في العراق.
- ثالثاً. أهداف البحث:** تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. هدف الدراسة هو تسليط الضوء وإعطاء فهم دقيق وواسع لمصادر التمويل (الأخرى) غير الوداعية ومدى فعاليتها في رفع ربحية البنوك التجارية عينة الدراسة.
 2. إعطاء فكرة لإدارات البنوك ومسؤوليها حول ضرورة تنويع مصادر التمويل للبنوك التجارية، وكذلك محاولة تشغيل هذه المصادر وعدم ابقائها معطلة، والوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة الإدارة البنكية وديمومتها وقدرتها على تحسين ادائها المالي.
 3. يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة اضافة علمية وحقيقية في هذا المجال لمساعدة الطلاب الباحثين والمتخصصين في البنوك التجارية على فهم مصادر التمويل (الأخرى) غير الوداعية.
 4. تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية العراقية من خلال مجموعة من المؤشرات المالية.
 5. الخروج بتوصيات من شأنها تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في العراق.
- رابعاً. فرضيات البحث:** تتضمن هذه الدراسة فرضيات رئيسية وفرعية عدة وكما يأتي:

1. **الفرضية الرئيسية الأولى:** هناك علاقة ارتباط بين مصادر التمويل غير الوداعية بأبعادها مع الربحية. ويتفرع عنها فرضيتين الآتيتين:
- ❖ **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك علاقة ارتباط بين مصادر التمويل غير الوداعية بأبعادها مع مؤشرات الربحية بأبعادها كافة.
2. **الفرضية الرئيسية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية لعنصر الأموال المقترضة في الربحية. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:
- ❖ **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية لعنصر الأموال المقترضة في العائد على الموجودات.
- ❖ **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية لعنصر الأموال المقترضة في العائد على حقوق الملكية.
3. **الفرضية الرئيسية الثالثة:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية لعنصر التأمينات النقدية في الربحية. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:
- ❖ **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية التأمينات النقدية في العائد على الموجودات.
- ❖ **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية التأمينات النقدية في العائد على حقوق الملكية.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً. مفهوم مصادر التمويل غير الوداعية: أدى التطور الذي شهده العالم في مجال الاقتصاد، وكذلك توسع أنشطة الأسواق المالية العالمية، وظهور مؤسسات مالية جديدة ومتنوعة إلى توفير مجالات جديدة للبنوك والمؤسسات الأخرى للحصول على التمويل اللازم في ظل ظروف وشروط

مناسبة لهم، وإن عملية البحث والعثور على مصادر أخرى ويشمل ذلك الحصول على أموال من مؤسسات مالية أخرى بأشكال مختلفة، مثل الاقتراض وشهادات الإيداع أو المتاجرة بالأوراق التجارية والسندات، أو توريق الديون الموجودة غير السائلة أو إجراء ترتيبات ثنائية مع البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى أو في الأسواق المالية المحلية أو الدولية أو أية ترتيبات وقروض مع البنوك المركزية أو مع الحكومات أو إعادة تشغيل التوقيفات التقاعدية في استثمارات ذات آجال قصيرة وغيرها من المصادر مع الأخذ بعين الاعتبار هناك بعض القيود التنظيمية والبنكية التي قد تحد البنك من استخدام هذه المصادر المتاحة له. (شويش، 2019: 185)، تأتي بعض مصادر الأموال غير الوداعية من داخل البنك مثل بيع الموجودات أو استعمال الاحتياطات والأرباح المحتجزة وغيرها، والجزء الآخر يأتي من خارج البنك كالاقتراض. وهذه المصادر تختلف عن الودائع في نواح كثيرة وأهمها:

1. إن جزء من هذه المصادر لا يدفع البنك عنها أية فوائد مثل: الحسابات المؤقتة، التأمين، والرواتب غير المستلمة، ورواتب المتقاعدين، والنفقات، والمخصصات، والضرائب المحقة وغير المدفوعة، وما إلى ذلك.
2. لا تخضع لسيطرة البنك المركزي، مثل نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على إجمالي الودائع في البنك التجاري، وأي رقابة للبنك المركزي على الودائع، مثل نسبتها إلى رأس المال أو القروض.
3. انخفاض الفائدة على فئات من القروض، مثل قروض البنك المركزي، وقروض الاحتياطات الفائضة، واتفاقيات إعادة الشراء، والتسهيلات الائتمانية الخارجية وغيرها.
4. لكل بنك مصدره الخاص من الأموال غير الوداعية، وتبحث كل الإدارات عن مصادر جديدة للأموال بطريقتها الخاصة، لذلك هناك أنواع عديدة من مصادر التمويل هذه في كل بيئة، والتي تختلف عن البيئات والمناطق واقتصاد الدول الأخرى. (Dahham & et al., 2019: 10) هي عبارة عن: مصادر الأموال التي تلجأ إليها البنوك التجارية والمتمثلة بجميع البنود الموجودة في الجانب الأيسر من الميزانية العمومية (المطلوبات) ما عدا الودائع، والتي يمكن للبنك التجاري استثمارها في آجال مختلفة لاستغلال الفرص السانحة وتحقيق عوائد مجزية نظراً لانخفاض تكلفة الحصول على بعض هذه المصادر، فضلاً عن أن معدل الفائدة على هذه المصادر يُحدد بالاتفاق بين الطرفين (حواس، 2021: 37).

ثانياً. أنواع مصادر التمويل غير الوداعية

❖ **الأموال المقترضة:** يعد الاقتراض هو المصدر الثاني للتمويل الخارجي للبنوك التجارية، وعلى الرغم من أن البنوك عادة ما تقدم الائتمان والإقراض، فإن هذا الأمر لا يتعارض مع البنوك نفسها التي تقترض من الآخرين، إذا كانت عليه ديون طارئة يجب سدادها، وللبنك الحق في استخدام مصادر مختلفة للاقتراض وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة، المنطقة المرخص له فيها (الجنابي، 2015: 107).

وتتنوع هذه المصادر لتشمل الاقتراض من البنوك المركزية، والمصارف التجارية الأخرى، وغيرها، ويتوقف تحديد الجهة المقرضة على عوامل عدة منها طبيعة القرض ونسبة الفوائد المطلوبة ومدى الحاجة له والمدة الزمنية اللازمة للحصول عليه والأوضاع المالية للبنك (أبو زعتر، 2006: 29)

1. **الاقتراض من البنك المركزي:** لا تقوم البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي إلا في فترات الضرورة، نظراً لأن البنك المركزي هو المقرض والملاذ الأخير للبنوك التجارية، أما إذا كان البنك

يريد تحسين قدراته الاستثمارية والتوسع عندما تكون هناك فرص استثمارية جيدة، فإنه يقوم عادة بإصدار سندات دين تكون الفائدة عليها أقل من العوائد التي سيحصل عليها جراء استثمار الأموال المتجمعة من بيع هذه السندات (سمحان، 2010: 162)، والبنك المركزي يعد أيضاً بنك البنوك وهو مسؤول عن الإشراف على جميع البنوك والأنظمة المصرفية في البلاد، فإنه يوفر للبنوك التجارية قروضاً وسلف، عند تعرضها لأزمات أو في حالات الطوارئ أو عندما لا يتمكنون من الاقتراض من مصادر أخرى أو في حالات المواسم لأن السيولة ليست كافية لدى البنوك التجارية لمواجهة طلبات الزبائن في مواسم مثل الزراعة في الصيف أو مواسم الأعياد وغيرها، ولا تشجع البنوك المركزية على الاقتراض منها، ولكنها توصي البنوك بالبحث عن مصادر تمويل أخرى للحصول على الأموال أو تصحيح وضعها بالطرق المناسبة، هذه القروض موثقة بأوراق مالية حكومية أو أوراق مالية عالية الجودة. (Dahham & et al., 2019: 10)، فأن البنك المركزي يقدم التمويل للبنوك التجارية إما بصورة مباشرة للبنوك من خلال القروض والسلف كما ذكر في اعلاه أو توفير السيولة لها من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية لديها وفي العادة تخصم البنوك التجارية أوراقا و سندات مالية للزبائن و بدلا من أن تجمد مبلغها لحين موعد استحقاقها تعيد خصمها لدى البنك المركزي، ثم تدفع له معدل الخصم الذي يفرضه البنك المركزي، ومن ثم تربح الفرق بين هذين المعدلين: معدل الخصم الذي تتلقاه من حاملي الأوراق النقدية الأصليين، ومعدل الخصم الذي تدفعه للبنك المركزي، ويتضح من هنا أن معدل الخصم أقل من معدل إعادة الخصم، علاوة على ذلك، في ظل الظروف العادية وعندما يتوفر النقد في الخزينة، تكون البنوك أكثر استعداداً للاحتفاظ بهذه المستندات حتى تاريخ الاستحقاق، وذلك لأمرين:

- الاستفادة من استثمار الأموال في عملية الخصم، لذلك إذا احتفظ بالورقة حتى تاريخ الاستحقاق، فسوف يستفيد بالكامل من المبلغ الخصم وبالتالي يحصل على ربح مالي أكبر.
- لا ينظر مالك الورقة الأصلي على إعادة خصم الأوراق بارتياح لأن ذلك قد يكشف بعض أسرارته المالية، وبالمثل فإن البنك التجاري نفسه غير راضٍ أيضاً، لأن طلبه لإعادة الخصم قد يساء فهمه وتفسيره من قبل البعض كدليل على عدم كفاية السيولة لدى البنك وعدم قدرته على تلبية متطلبات العملاء من النقد المتأ. (الصيرفي، 2007: 49).

2. **الاقتراض من البنوك التجارية:** تلجأ البنوك التجارية أحياناً إلى الاقتراض من بعضها البعض من أجل تلبية احتياجاتها التمويلية، لكنها تتردد في أخذ هذا النوع من الاقتراض، لأن طلب الاقتراض من البنوك الأخرى قد ينطوي على عيب البنك المقترض "أي ضعفه"، إن البنوك التجارية أكثر استعداداً للاقتراض من بعضها البعض قبل اللجوء إلى البنك المركزي، نظراً لانخفاض أسعار الفائدة، فإن هذه القروض المؤقتة قصيرة الأجل ويمكن استردادها عند الطلب، وإذا لم تستطيع البنوك التجارية تلبية متطلبات الاقتراض للبنوك التجارية الأخرى، فسوف تلجأ إلى آخر مقرض في النظام المصرفي وهو البنك المركزي (الهاشمي، 2017: 93) لكن هذا لا يعني أن على البنك المركزي الاستجابة لطلبات القروض المقدمة إليه من البنوك التجارية تحت أي ظرف من الظروف، وبدلاً من ذلك، فإنه يستخدم التجاوب أو عدم الاستجابة لطلبات القروض كوسيلة لممارسة الرقابة على الأنشطة المصرفية والائتمانية. وتحصل البنوك على هذه القروض بناءً على ترتيبات ثنائية وشروط وأسعار فائدة تفضيلية، على الرغم من أن بعض هذه القروض تستند إلى ضمانات وأسعار فائدة وشروط أخرى توفرها آليات السوق، وهناك عدة أشكال للاقتراض من البنوك الأخرى وكما يلي: (الموسوي، 2010: 51)

أ. يمكن للبنوك التجارية فتح حسابات جارية أو حسابات محددة الأجل أو إيداعات بموجب إشعار لبنوك أخرى، والغرض منها التخلص من السيولة الزائدة من جهة، ومن جهة أخرى تحويلها إلى بنك آخر مقابل استثمار.

ب. مبلغ معين يتركه بنك محلي لدى بنك أجنبي (حسابات المراسلين) لتغطية أعمال التحويل ودفع اعتماد مستندي أو غيره ويأخذ فائدة على هذا الحساب ويتم التفاوض بشأنها ويعد قرضاً بين البنوك.

ج. يتم التوصل إلى اتفاقية قرض بين البنكين، الأول لا يحتاج إلى السيولة، والثاني يريد الاستثمار فيها بسبب زيادة الطلب على الاقتراض، وفي هذا القرض تم تحديد الفترة الزمنية والفوائد والإيرادات الأخرى بين البنوك.

د. الاقتراض من البنوك الأجنبية، هذه البنوك الأجنبية هي فروع للدولة أو إدارة لهذا الفرع من أجل استثمار هذه الأموال.

هـ. اتفاقية بين بنك محلي وبنك أجنبي لتقديم قرض لغرض الاستثمار، عادة بالعملة الأجنبية، ويتم تحديد معدل الفائدة ووقت الدفع في عقد القرض، ويتم تحديد سعر الفائدة بالمعدلات الدنيا وفق نظام الفوائد السائد، تساعد هذه الأشكال من القروض البنك المقترض على تزويده بالسيولة من جهة، وتساعد على زيادة استثماراته وبالتالي زيادة أرباحه وانتشار وتمويل القطاعات الاقتصادية (الكنعان، 2012: 188).

3. **قروض فائض الاحتياطي:** تودع البنوك التجارية نسبة معينة من الودائع في حسابات البنوك المركزية لتلبية متطلبات الاحتياطي النقدي واستخدامها في المقاصة المصرفية، ومنذ إنشاء بنك إنجلترا، بدأ البنك المركزي في العمل كوصي على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وفي عام 1844، تم تفويضه قانوناً بإصدار العملة بشكل مستقل فضلاً عن ثقة البنوك الأخرى به، لذلك لجأت البنوك التجارية إلى إيداع الاحتياطيات النقدية بين يديه، ويتغير المبلغ المحتفظ به في هذه الحسابات كل يوم وفقاً لمبلغ الإيداع المصرفي، فإذا انخفضت مستوى ودائع البنك التجاري لأي سبب من الأسباب، فسيكون هناك فائض في احتياطياته في البنك المركزي، (غازي، 2014: 405)، ولكي تستفيد البنوك ذات الصلة من فائض أصولها النقدية، يسمح البنك المركزي باستخدام هذه الفوائض في الإقراض، من أجل إفادة البنوك التي ليس لديها احتياطيات كافية بسبب زيادة الودائع، إذ إن البنوك تقترض من بعضها البعض في فترة زمنية قصيرة بناءً على معرفة البنك المركزي وتتبع إجراءات مبسطة، يتم فرض على هذه القروض المتبادلة بينهم بسعر فائدة بسيط، وهي الميزة الرئيسية للنظام المصرفي، أن قروض الفائض الاحتياطي هي أحد المصادر المهمة للتمويل غير الوداعية لأنها توفر السيولة عند الحاجة للبنوك التجارية، وفي الوقت نفسه تكون بسعر فائدة مناسبة وضمن إجراءات مبسطة (Rose & Marquis, 2008: 437).

❖ **التأمينات النقدية:** قد تلجأ البنوك التجارية إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات أو الأشخاص الذين يطلبون الائتمان منها، نظراً لأن المخاطر لا تزال عنصراً مرتبطاً مع التسهيلات الائتمانية، وتلجأ البنوك التجارية إلى طلب ضمانات كافية لزيادة الاحتياطيات من مؤسسات المقترضة والمستثمرين، والضمان هو أصل يرغب العميل في تقديمه للبنك مقابل الحصول على قرض، ولا يجوز للعملاء التصرف فيه، وفي حالة عدم سداد القرض أو فائدته، يحق للبنك بيع الموجودات المرهونة لتحصيل المستحقات. (السعبري وآخرون، 2012: 215)، وتعتبر التأمينات مصدراً ثانياً للسداد أو الضمان من قبل المقترض في حالة عدم وجود أي أصول يمكن للبنك الاستيلاء عليها (طه، 2013: 64)، ويمكن تعريف التأمينات (الضمانات) وكما يأتي:

- يُعرّف التأمين بأنه مجموعة من الإجراءات القانونية التي تهدف إلى ضمان سداد دين مستحق للدائن في حالة امتناع المدين عن ذلك أو عدم قدرته على ذلك. ويعرف الاقتصاديون مفهوم الضمانات المصرفية على أنها وسيلة للمتداولين للحصول على قروض، ومن ناحية أخرى فهي أداة لإثبات حق البنوك في الحصول على الأموال التي يقرضونها بطريقة قانونية في حال لم يسدد العميل الدين الذي بذمته. (محمد السيد، 2014: 95) أن البنوك التجارية تقوم بتحصيل التأمين من العملاء لأغراض مختلفة مقابل إتاحة الفرصة لهم لتزويدهم ببعض الخدمات، لذلك تقوم البنوك التجارية بتخزين التأمينات في البنك لفترة طويلة أو قصيرة حتى يتم إنهاء الالتزام أو العقد وإعادته لهم، ويتم تصنيف هذه التأمينات تحت الودائع المقيدة، ومن أمثلتها التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية الصادرة وكذلك التأمينات لقاء خاطبات الضمان، ويمكن عدّ هذه التأمينات (الضمانات) مصدر من مصادر التمويل غير الوداعية لأنها تبقى هذه التأمينات مودعة لدى البنك لفترات قد تكون في بعض الأحيان لسنوات، وتكون مبالغها كبيرة يمكن للبنك استخدامها كمصدر تمويلي طوال فترة بقائها في البنك التجاري، كما أنها تعد مصدر خالي من التكلفة يمكن أن يدر عوائد جيدة إذا تم استثماره بالشكل السليم (إبراهيم وآخرون، 2017: 504).

ثالثاً. مفهوم الربحية: بأنها العلاقة بين الأرباح التي حققتها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق تلك الأرباح (Edson, 2015: 14)، والربحية هي هدف المنشأة ومقياس لتقييم أدائها على مستوى الوحدة الكلية أو مستوى الوحدة الفرعية، وتُقاس الربحية بالعلاقة بين الربح والمبيعات أو بالعلاقة بين الربح ومساهمة الاستثمار (الأصل أو حقوق الملكية) التي تساهم فيها. (الحسين وحمدان، 2016: 82) مؤشر يعكس المركز التنافسي للبنك في السوق المصرفي وجودة إدارته، مما يمكن البنك من الاحتفاظ بشكل مخاطرة محددة وتوفير التحوط للمشاكل قصيرة الأجل. والربحية تعبر أيضاً عن نتائج العمليات الاستثمارية والمصرفية، والتي تنعكس في شكل توزيعات الأرباح الموزعة على المودعين والمساهمين. (الطائي وعبد الهادي، 2013: 191)، وتعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قراراتين هما:

- قرار الاستثمار: وهي مجموعة من القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة للحصول على أنواع أصوله المختلفة، يتم اتخاذ قرار الاستثمار في الربحية من خلال التخصيص الأمثل للموارد المتاحة لمختلف أصول المؤسسة، ويمكن لهذا النهج أن يوازن الاستثمار المناسب في كل أصل دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، وبدون نقص (محمد، 2014: 543).

- قرار التمويل: الذي يتعلق بكيفية إظهار المصدر الذي تحتاج البنوك التجارية منه إلى الأموال لتمويل استثماراتها في الموجودات، ومن خلال ترتيب مصادر التمويل للودائع وحقوق المالك والديون، يمكن لمالك المشروع الحصول على أكبر عائد ممكن لتعكس تأثير قرارات التمويل على الربحية، أن الربحية هدف استراتيجي للبنوك لتنمو وتستمر في التطور، لأن الربحية تحافظ على مكانة البنك التجاري في السوق، والخسائر وعدم القدرة على الحصول على الأرباح سيؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك، وبالتالي التصفية والاعلاق (حزوري، 2018: 77).

رابعاً. أهمية الربحية: إن تحقيق هدف تعظيم الربح هو أول ما تهتم به البنوك التجارية، ولكي تحصل البنوك على هذه الأرباح، يجب عليها استخدام الأموال التي تم الحصول عليها بشكل فعال وخفض النفقات والتكاليف، وتظهر أهمية الربحية في البنوك التجارية من خلال الاتي (الخطيب، 2010: 61):

1. طريقة لتنمية رأس المال كمصدر لجمع الأموال ذاتياً وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم البنوك عندما تقرر إدارة البنك زيادة رأس المال.
 2. ان إدارة البنوك والمستثمرون يهتمون بالقوة الإرادية للبنك التجاري، وذلك لأن المستثمرين يهتمون بعوائد استثماراتهم في البنوك مقارنة بعوائد الاستثمار للبنوك المنافسة الأخرى، ويهتم المقرض بربحية البنك كمصدر ضمان، لضمان سداد الديون الناشئة عن القرض. (تيم، 2011: 44)
 3. الربحية مهمة جداً للتعامل مع مختلف المخاطر التي تواجه البنوك مثل مخاطر الائتمان والتصفية والسرقة ومخاطر أسعار الفائدة. (ديك، 2015: 19)
 4. الربحية تعكس كفاءة السياسات والقرارات والإجراءات التي تتخذها إدارة البنك التجاري. بمعنى آخر، يمكن للربح قياس الجهد الإجمالي، لأنه يمكن القول إن هذا مقياس لأداء الإدارة.
 5. يحتاج أصحاب البنوك التجارية إلى الأرباح لأنها تضيف قيمة إلى أصولهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية. تشير الربحية بقوة إلى الهيئات الرقابية أن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.
- خامساً. مؤشرات الربحية:**

1. **العائد على حق الملكية:** تقوم هذه النسبة بقياس معدل العائد الذي يحصل عليه المالكين من الاستثمار، الذين لديهم رأس مال المنظمات أو المؤسسات المصرفية والقطاعية، فإن ارتفاع هذه النسبة في أغلب الأحيان يفسر بارتفاع الأرباح أو انخفاض رأس المال في المؤسسة من جهة، أما من جهة ثانية فانخفاض النسبة يعني بانخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال لدى المؤسسة، إذ لا يتم احتساب هذه النسبة بشكل أساسي لحين يتم التأكد من محتواها، بإفصاح رأس المال بتعاريفه المتعددة، (Batchimeg, 2017: 25). وإمكانية قياس مؤشر العائد على حقوق المالكين (المساهمين)، الدخل الصافي للمؤسسة المستحق لكل وحدة من حقوق المالكين (صافي القيمة)، وذلك من خلال مقارنة الدخل الصافي للمؤسسة إلى إجمالي الثروة لديها، إذ إن مؤشر العائد على حقوق المالكين يشير إلى ما إذا كان صافي الدخل مناسباً إلى حجم المؤسسة وبصرف النظر عن قيمة المؤسسة في الوقت الحالي أي بمعنى قيمتها الصافية، لذلك فإن صافي الدخل في الوقت الحالي سيقوم بتحديد القيمة المحتملة في المستقبل، بالتالي فإن نسبة العائد على حقوق المالكين للأنشطة التجارية، إذ تبلغ بمقدار ربح المؤسسة، لذلك فإنها تقوم بتحديد كفاءتها وفعاليتها العامة في الإدارة المالية والتشغيلية، أن تحسن العائد على حقوق المالكين أو ارتفاعه يشير إلى أن استثمارات المالكين، لذا يتم تحسينها أو تطويرها لتنمية أعمال المؤسسة باختصار شديد يعد المقياس الحقيقي للأداء، إذ يشير هذا المؤشر على مدى القدرة التي تتأثر به حق الملكية من خلال الرافعة المالية (Hoogendoorn, et.al., 2011: 718).
- ويتم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة أو العلاقة الآتية:

$$\text{العائد على حقوق المساهمين (ROE)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

2. **العائد على الموجودات:** تقوم بقياس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على استخدام موجوداته في استخدام الربح، لذلك إن كل ما كانت نسبة الأرباح مرتفعة تدل على فعاليتها وكفاءتها من استغلال موجوداتها بالشكل الأمثل، إذ يتم قياسها من خلال صافي الأرباح إلى إجمالي الموجودات، إذ من الممكن أن تحتسب هذه النسبة بقوانين عديدة ومختلفة للأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب الأرباح

عدا الأرباح الاستثنائية وغيرها تستثنى من ذلك، فضلاً عن أنه يستخدم على نطاق واسع وكبير من قبل المهتمين والمتخصصين لتحليل الأسواق كأداة لقياس أداء المؤسسة، (Batchimeg, 2017: 25) إذ أنه يقوم بقياس الكفاءات الموجودة في إنتاج الدخل وتم احتسابه بقسمة صافي الدخل على مجموع الموجودات. بمعنى إن هذا المؤشر يبين مقدار الربح الذي يمكن الحصول عليه عن طريق نسبة إجمالي الموجودات ويعد المقياس الأكثر انتشاراً وشيوعاً، إذ نستطيع استخراج النسبة من خلال المعادلة الآتية (Westerfield, et al., 2013: 64):

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}} = \text{العائد على الموجودات}$$

المبحث الثالث: الجانب العملي

يتناول هذا المبحث وصف ميدان الدراسة المختار وماهية مجتمع وعينة الدراسة والأسباب التي أدت إلى اختيارهم.

أولاً. مجتمع وعينة الدراسة: تضمن مجتمع الدراسة بالبنوك التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقي، نظراً لفاعلية التداول في هذا السوق، بوصفه سوق نشط من حيث نسب التداول وكذلك كون البنوك التجارية في هذه الأسواق تقوم بالإفصاحات المالية بصورة تجمع بها الوقتية والشمول المعلوماتي ونشر تقاريرها المالية بشكل كامل ودقيق من خلال الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق المالية العراقية، بما يساعد في رسم الأرضية المناسبة للدراسة الحالية في جمع البيانات والمعلومات اللازمة. أما عينة الدراسة تم اختيار ثلاثة بنوك تجارية عراقية، وهي (المصرف الأهلي العراقي، مصرف عبر العراق، مصرف الاستثمار العراقي) للمدة من عام 2011 ولغاية 2022.

ثانياً. الإحصاء الوصفي للمتغيرات: تم إجراء التحليل الوصفي للبيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، بهدف التوصل إلى قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأعلى وأدنى قيمة، ومن ثم تقسيم الانحراف المعياري على الوسط الحسابي للحصول على معامل الاختلاف، ويظهر الجدول رقم (1) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل من متغيرات الدراسة وأبعادها، والمتمثلة بالمتغيرات المستقلة والتابعة.

الجدول (1): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات المستقلة والتابعة

المتغيرات	الأبعاد	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	معامل الاختلاف	أقل قيمة Minimum	أعلى قيمة Maximum
مصادر التمويل	1. الأموال المقرضة	101922613.33	119192813.547	1.169444245	0	358155000
غير الوداعية	2. التأمينات النقدية	716234665.64	918441629.445	1.282319432	39445139	2449621000
-مؤشرات الربحية	1. نسبة العائد على الموجودات	0.013750	0.0046683	0.339512727	0.0010	0.0200
	2. نسبة العائد على حقوق الملكية	0.100222	0.0383623	0.382773243	0.0060	0.1690

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

يفسر الجدول رقم (1) بصورة عامة أن الأقل تشتت وتباين في المتغيرات المستقلة بين تلك المصادر هو عنصر الأموال المقرضة والذي بلغ (1,169) وهذا يدل على أن المخصص لا يتغير بشكل كبير أي يتصف بالاتساق على مر السنين، في حين إن الأعلى تشتت واختلاف ضمن العينة

هو عنصر التأمينات النقدية بقيمة (1,282) وهذا يدل على أن هذا المصدر يتضمن بنود كثيرة وذات قيم متغيرة لا تتصف بالاتساق بين فترة لأخرى، لأن كلما زاد معامل الاختلاف دل ذلك على وجود تباين وتشنتت في قيم مصادر التمويل غير الودائعية ضمن عينة الدراسة.

- بالنسبة لمصدر الأموال المقترضة فيلاحظ من الجدول أن قيم وسطها الحسابي قد بلغ (101,922,613) وهذا يدل على اعتماد البنوك التجارية على الأموال المقترضة بنسبة كبيرة كمصدر للتمويل غير الودائعي، إلا أن هذه القيمة قد تتأثر بقيمة الانحراف المعياري البالغة (119192813) وهذا يدل على وجود تشنتت في القيم بدليل أن قيمة معامل الاختلاف هي (1.16)، ويؤكد هذا الكلام إن أدنى قيمة للأموال المقترضة قد بلغت (0)، وأعلى قيمة بلغت (358155000) مما يظهر الفارق الكبير في قيم الأموال المقترضة.

- أما التأمينات النقدية فيلاحظ من الجدول أن قيم وسطها الحسابي قد بلغ (716,234,665) وهذا يدل على وجود مبالغ ضخمة بحوزة البنوك التجارية يمكن الاعتماد عليها بنسبة كبيرة كمصدر للتمويل غير الودائعي من خلال إعادة استثمارها لحين موعد استردادها، إلا أن هذه القيمة قد تتأثر بقيمة الانحراف المعياري البالغة (918441629) وهذا يدل على وجود تشنتت في القيم بدليل أن قيمة معامل الاختلاف هي (1.28)، ويؤكد هذا الكلام أن أدنى قيمة للتأمينات النقدية قد بلغت (39445139)، وأعلى قيمة بلغت (2449621000) مما يظهر الفارق الكبير في قيم التأمينات النقدية.

ثالثاً. اختلاف متغيرات الدراسة باختلاف البنوك: باستخدام اختبار (كارسكول واليس) تم تحديد مستويات التباين والاختلاف بين البنوك عينة الدراسة المتمثلة بـ (مصرف الأهلي العراقي، مصرف عبر العراق، مصرف الاستثمار العراقي) سواء من حيث مصادر التمويل غير الودائعية وعناصرها أو من حيث الربحية ومؤشراتها ويوضح الجدول رقم (2) نتائج الاختبار.

الجدول (2): اختبار (Kruskal-Wallis) لتحديد مستويات التباين والاختلاف بين البنوك

المتغير المستقل	البنك	الوسط الحسابي الرتبي	كا ² Chi-Square	المعنوية (Sig.)	المتغير التابع	البنك	الوسط الحسابي الرتبي	كا ² Chi-Square	المعنوية (Sig.)
الأموال المقترضة	الاستثمار	30.50	23.533	0.000	نسبة العائد على حقوق الملكية	الاستثمار	9.79	12.609	0.002
	الأهلي	11.58				الأهلي	21.67		
	عبر العراق	13.42				عبر العراق	24.04		
التأمينات النقدية	الاستثمار	22.21	13.970	0.001	نسبة العائد على الموجودات	الاستثمار	10.88	10.650	0.005
	الأهلي	9.50				الأهلي	24.58		
	عبر العراق	23.79				عبر العراق	20.04		

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).
يلاحظ من الجدول رقم (2) أن معنوية قيمة كاي سكوير (Chi-Square) البالغة لكل المتغيرات أقل من 5%، أن هناك اختلاف في متغيرات الدراسة وأبعادها وذلك نتيجة لاختلاف البنوك.

فيلاحظ أيضاً من الجدول رقم (2) ضمن المتغير المستقل أن أعلى قيمة لمصادر التمويل غير الودائعية بعناصرها كافة كانت من نصيب الاستثمار بدلالة الوسط الحسابي الرتبي البالغ (30.50)، عدا التأمينات النقدية كانت الأعلى في بنك عبر العراق بقيمة (23.79)، أما أدنى مستوى من تلك مصادر التمويل كانت في البنك الأهلي. أما فيما يخص المتغير التابع المتضمن مؤشرات

الربحية فيلاحظ أن بنك عبر العراق سجل أعلى مستوى ضمن مؤشرات المالية سواء في نسبة العائد على الموجودات بنسبة (24.04) أما نسبة العائد على حقوق الملكية بقيمة (24.58) حققها البنك الأهلي.

رابعاً. **اختلاف متغيرات الدراسة باختلاف السنوات:** باستخدام اختبار كارسكول واليس تم تحديد مستويات التباين والاختلاف بين السنوات عينة الدراسة سواء من حيث مصادر التمويل غير الوداعية وعناصرها أو من حيث مؤشرات الربحية متمثلة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، ويوضح الجدول رقم (3) نتائج الاختبار.

الجدول (3): اختبار (Kruskal-Wallis) لتحديد مستويات التباين والاختلاف بين السنوات

ت	السنوات	المتغير المستقل		المتغير التابع	
		الأموال المقترضة	التأمينات النقدية	العائد على الموجودات	العائد على حقوق الملكية
الوسط الحسابي الرتبي	2011	9.67	22.00	14.17	21.17
	2012	11.00	19.50	19.83	22.67
	2013	13.33	20.33	24.67	23.83
	2014	13.33	14.00	19.33	21.33
	2015	17.33	14.00	25.00	23.67
	2016	19.33	10.33	28.67	25.17
	2017	20.00	12.00	18.33	17.67
	2018	19.00	18.17	17.33	14.33
	2019	22.67	16.83	15.00	12.50
	2020	24.00	20.17	18.50	18.33
	2021	25.67	25.17	15.67	16.17
	2022	26.67	29.50	5.50	5.17
كا ² (Chi-Square)		9.673	9.593	10.799	9.989
المعنوية (Sig.)		0.560	0.567	0.460	0.531

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن قيم (Chi-Square) أكبر من 0.05، ونظراً لعدم معنوي قيمة كاي سكوير (Chi-Square) إذ كانت أكبر من 5% لذا فيمكن القول إنه لا يوجد اختلاف في مستويات متغيرات الدراسة نتيجة لاختلاف السنوات. فيلاحظ أيضاً من الجدول رقم (3) ضمن المتغير المستقل إن أعلى قيمة لمصادر التمويل غير الوداعية بعناصرها كافة كانت من نصيب سنة 2022 إذ بلغت (26.67)، كذلك بلغت أدنى قيمة سنة 2011 حيث كانت النسبة (9.67) وإن التأمينات النقدية بلغت أعلى قيمة في سنة 2022 بلغت (29.50) وفي سنة 2016 بلغت أقل قيمة (10.33). أما فيما يخص المتغير التابع المتضمن مؤشرات الربحية فيلاحظ أن أعلى مستوى لمؤشرات الربحية سجلت في سنة 2016 سواء في نسبة العائد على الموجودات أو نسبة العائد على حقوق الملكية بقيمة (25.17-28.67) وأقل نسبة كانت سنة 2022 بنسبة على التوالي (5,17-5,50)

خامساً. اختبار الفرضيات:

❖ **اختبار فرضيات العلاقة:** تضمن البحث ضمن فرضيات العلاقة اثنتين من الفرضيات فيما يأتي اختبار كل منها باستخدام معامل الارتباط بيرسون.

1. **الفرضية الرئيسية الأولى:** هناك علاقة ارتباط بين مصادر التمويل غير الودائية بأبعادها مع الربحية. ويتفرع عنها فرضيتين الآتيتين:

2. **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك علاقة ارتباط بين الأموال المقترضة مع مؤشرات الربحية.

3. **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك علاقة ارتباط بين التأمينات النقدية مع مؤشرات الربحية.

بإستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) تم التوصل إلى نتائج العلاقة بين كل مصادر التمويل غير الودائية بأبعادها مع مؤشرات الربحية ببعديها نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حقوق الملكية والجدول رقم (4) يظهر معاملات الارتباط بين هذه الأبعاد.

الجدول (4): اختبار (Pearson) لإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

نسبة العائد على الموجودات (ROA)		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)		المتغير التابع المتغير المستقل
(Sig.)	Pearson Correlation	(Sig.)	Pearson Correlation	
0.000	-0.622**	0.001	-0.541**	الأموال المقترضة
0.003	-0.488**	0.000	-0.605**	التأمينات النقدية
0.000	-0.579**	0.001	-0.547**	مجموع المصادر

الاشارة (**): تدل على وجود ارتباط مهم وذو دلالة احصائية عند مستوى (0.01) أو أقل بين متغيرين.

الاشارة (*): تدل على وجود ارتباط مهم وذو دلالة احصائية عند مستوى (0.05) أو أقل بين متغيرين. يلاحظ من الجدول رقم (4)، ضمن مصفوفة العلاقات الخاصة بمؤشرات الربحية أن العلاقات بين مصادر التمويل غير الودائية بأبعادها كان معنوية وسلبية مع مؤشرات الربحية، أي إن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات، وقد سجلت لنسبة العائد على حقوق الملكية أعلى مستوى علاقة معنوية سلبية مع الأموال المقترضة، بمعامل ارتباط (-0.622) وبمعنوية (0.000)، في حين كان أعلى مستوى ارتباط سلبي لنسبة العائد على الموجودات مع التأمينات النقدية بمعامل ارتباط (-0.605) ومعنوية (0.000). وسجلت لنسبة العائد على حقوق الملكية أدنى مستوى علاقة معنوية سلبية مع التأمينات النقدية، بمعامل ارتباط (-0.488) وبمعنوية (0.003)، وبناءً على اختبار (Pearson) والتحليل السابق تم "قبول فرضية الدراسة الفرعية الأولى".

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي:** قبل البدء في اختبار فرضيات التأثير لا بد من إجراء اختبار التوزيع الطبيعي على المتغير التابع (الربحية)، للتأكد من صلاحية الأساليب الإحصائية المعملية في الاختبار، لذا فمن أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات، استند الباحث إلى احتساب قيمة معامل الالتواء (Skewness) إذ إن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء بين (1 إلى -1) وكما في الجدول رقم (5) الآتي.

الجدول (5): قيم معامل الالتواء

ت	ابعاد الربحية	معامل الالتواء
1	نسبة العائد على الموجودات (ROA)	-0.876
2	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	-0.250

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).
 إذ يظهر الجدول رقم (5)، إن كافة قيم معاملات الالتواء للمتغير التابع وأبعاده المتمثلة بـ (نسبة العائد على الموجودات، نسبة العائد على حقوق الملكية) تقع ضمن الحدود المسموح بها، أي ضمن (1 إلى -1)، لذا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي ومن ثم يمكن للباحث استخدام أدوات وأساليب التحليل الإحصائي المعلمية.

❖ **اختبار فرضيات التأثير:** تم تقدير معادلة الانحدار لمتغيرات الدراسة التابعة سواء لمؤشرات الربحية، بدلالة المتغيرات المستقلة الممثلة بأبعاد مصادر التمويل غير الوداعية، وقد تم صياغة الفرضيات الآتية واختبارها لتحقيق هدف الدراسة.

فرضيات التأثير:

(H2). **الفرضية الرئيسية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية لعنصر الأموال المقترضة في الربحية. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

❖ **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية لعنصر الأموال المقترضة في نسبة العائد على الموجودات.

❖ **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية لعنصر الأموال المقترضة في نسبة العائد على حقوق الملكية.

يعرض الجدول رقم (6) تقديرات نموذج الانحدار البسيط لانحدار المتغيرات التابعة بكافة أبعادها نتيجة لتأثير الأموال المقترضة كمتغير مستقل.

الجدول (6): اختبار التأثير لعنصر الأموال المقترضة في نسب المتغيرات التابعة

المتغير التابع	R	معامل التحديد R2	Adjusted R2	قيمة (F) (Sig.)	معامل الانحدار (β)	الحد الثابت (T) (Sig.)
العائد على الموجودات	0.541	0.293	0.272	14.086 (0.001)	-2.344E-13	-3.753 (0.001)
العائد على حقوق الملكية	0.622	0.387	0.369	21.479 (0.000)	-2.214E-12	-4.634 (0.000)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).
 وللتحقق من الفرضيات الفرعية تم قياس أثر الأموال المقترضة على مؤشرات المتغير التابع في البنوك التجارية العراقية، عبر تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد لذلك الأثر، بمستوى دلالة (0.05)، وبالرجوع إلى الجدول رقم (6) نلاحظ الآتي:

- ثبات المعنوية لنموذج معامل الانحدار البسيط لكل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية)، بدلالة قيمة (F) التي بلغت (14.086, 21.479) على التوالي والتي استخرجت من جدول التحليل الإحصائي (ANOVA) عند مستوى معنوية (0.001, 0.000) على التوالي وهي أقل من

(5%)، أي أن النموذج صحيح ومعادلة الانحدار صحيحة في تقدير المتغيرات التابعة عبر المتغير المستقل (الأموال المقترضة).

- يلاحظ انه يوجد تأثير للأموال المقترضة على كل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية)، بدلالة أن الحد الثابت (T) بلغ (-3.753، -4.634) على التوالي، وبمستوى دلالة (0.001، 0.000) على التوالي وهي أقل من (5%).

- يوجد تأثير سلبي (عكسي) للأموال المقترضة على مؤشرات الربحية (ROA، ROE)، بدلالة قيمة معامل الانحدار بيتا (β) بلغ (-2.344، -2.214) على التوالي وبمستوى دلالة (0.001، 0.000) على التوالي.

- يلاحظ أن معامل التحديد (R^2) لكل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية) بلغت قيمته (0.293، 0.387) على التوالي، معنى ذلك أن المتغير المستقل المتمثل بـ (الأموال المقترضة) تفسر ما نسبة تقريباً (29%، 39%) على التوالي من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل بـ (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية).

استناداً على ما سبق، تقبل الفرضية الفرعية الأولى، بمعنى يوجد تأثير معنوي سالب (عكسي) وذو دلالة احصائية بين المتغيرين، أي كلما زادت قيمة الأموال المقترضة انخفضت قيمة نسبة العائد على الموجودات، والعكس صحيح. وتقبل الفرضية الفرعية الثانية، بمعنى يوجد تأثير معنوي سالب (عكسي) وذو دلالة احصائية بين المتغيرين، أي كلما زادت قيمة الأموال المقترضة انخفضت قيمة نسبة العائد على حقوق الملكية، والعكس صحيح.

بناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسية الثانية، أي وجد تأثير معنوي وذو دلالة احصائية للأموال المقترضة في الربحية.

(H3). الفرضية الرئيسية الثالثة: هناك تأثير ذو دلالة معنوية لعنصر التأمينات النقدية في الربحية. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

❖ **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتأمينات النقدية في نسبة العائد على الموجودات.

❖ **الفرضية الفرعية الثانية:** هناك تأثير ذو دلالة معنوية للتأمينات النقدية في نسبة العائد على حقوق الملكية.

يعرض الجدول رقم (7) تقديرات نموذج الانحدار البسيط لانحدار المتغيرات التابعة نتيجة لتأثير التأمينات النقدية كمتغير مستقل.

الجدول (7): اختبار التأثير لعنصر التأمينات النقدية في نسب المتغيرات التابعة

المتغير التابع	R	معامل التحديد R^2	Adjusted R^2	قيمة (F) (Sig.)	β_0	معامل الانحدار (β)	الحد الثابت (T) (Sig.)
العائد على الموجودات	0.605	0.366	0.347	19.637 (0.000)	0.016	-0.5640	-4.431 (0.000)
العائد على حقوق الملكية	0.488	0.238	0.216	10.629 (0.003)	0.116	-3.735	-3.260 (0.003)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS).

وللتحقق من الفرضيات الفرعية تم قياس أثر التأمينات النقدية على مؤشرات المتغير التابع في البنوك التجارية العراقية، عبر تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد لذلك الأثر، بمستوى دلالة (0.05)، وبالرجوع إلى الجدول رقم (7) نلاحظ الآتي:

- ثبات المعنوية لنموذج معامل الانحدار البسيط لكل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية)، بدلالة قيمة (F) التي بلغت (19.637، 10.629) على التوالي والتي استُخرجت من جدول التحليل الاحصائي (ANOVA) عند مستوى معنوية (0.000، 0.003) على التوالي وهي أقل من (5%)، أي أن النموذج صحيح ومعادلة الانحدار صحيحة في تقدير المتغيرات التابعة (نسب الربحية فقط) عبر المتغير المستقل (التأمينات النقدية) يلاحظ أنه يوجد تأثير للتأمينات النقدية على نسب الربحية (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية)، بدلالة أن الحد الثابت (T) بلغ (4.431، -3.260) على التوالي، وبمستوى دلالة (0.000، 0.003) على التوالي وهي أقل من (5%)، كذلك يوجد تأثير سلبي (عكسي) للتأمينات النقدية على مؤشرات الربحية (ROA، ROE)، بدلالة قيمة معامل الانحدار بيتا (β) بلغ (-0.5640، -3.735) على التوالي وبمستوى دلالة (0.000، 0.003) على التوالي.

- يلاحظ أن معامل التحديد (R^2) لكل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية) بلغت قيمته (0.366، 0.238) على التوالي، معنى ذلك أن المتغير المستقل المتمثل بـ (التأمينات النقدية) تفسر ما نسبة تقريباً (37%، 24%) على التوالي من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل بـ مؤشرات الربحية (ROA، ROE). واستناداً على ما ورد أعلاه، تقبل الفرضية الفرعية الأولى، بمعنى يوجد تأثير معنوي سلبي (عكسي) وذو دلالة إحصائية بين المتغيرين، أي كلما زادت قيمة التأمينات النقدية انخفضت قيمة نسبة العائد على الموجودات، والعكس صحيح. وتقبل الفرضية الفرعية الثانية، بمعنى يوجد تأثير معنوي سلبي (عكسي) وذو دلالة إحصائية بين المتغيرين، أي كلما زادت قيمة التأمينات النقدية انخفضت قيمة نسبة العائد على حقوق الملكية، والعكس صحيح. وترفض الفرضية الفرعية الثالثة، بناءً على ما سبق، تقبل الفرضية الرئيسية الثالثة جزئياً، أي وجد تأثير معنوي سالب وذو دلالة إحصائية لعنصر التأمينات النقدية في مؤشرات الربحية بأبعادها كافة.

يعرض الجدول رقم (8) تقديرات نموذج الانحدار البسيط لانحدار المتغيرات التابعة نتيجة لتأثير مصادر التمويل غير الوداعية كمتغير مستقل.

الجدول (8): اختبار التأثير لمصادر التمويل غير الوداعية في نسب المتغيرات التابعة

المتغير التابع	R	معامل التحديد R^2	Adjusted R^2	قيمة (F) (Sig.)	معامل الانحدار (β)	الحد الثابت (T) (Sig.)
العائد على الموجودات	0.547	0.299	0.278	14.504 (0.001)	-0.251	-3.808 (0.001)
العائد على حقوق الملكية	0.579	0.336	0.316	17.176 (0.000)	-2.184	-4.144 (0.000)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي (SPSS).

وللتحقق من الفرضيات الفرعية تم قياس أثر مصادر التمويل غير الوداعية على مؤشرات المتغير التابع في البنوك التجارية العراقية، عبر تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد لذلك الأثر، بمستوى دلالة (0.05)، وبالرجوع إلى الجدول رقم (8) نلاحظ الآتي:

- ثبات المعنوية لنموذج معامل الانحدار البسيط لكل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية)، بدلالة قيمة (F) التي بلغت (14.504، 17.176) على التوالي والتي استخرجت من جدول التحليل الاحصائي (ANOVA) عند مستوى معنوية (0.001، 0.000) على التوالي وهي أقل من (5%) يلاحظ أنه يوجد تأثير لمصادر التمويل غير الوداعية على كل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية)، بدلالة أن الحد الثابت (T) بلغ (-3.808، -4.144) على التوالي، وبمستوى دلالة (0.001، 0.000) على التوالي وهي أقل من (5%)

- يوجد تأثير سلبي (عكسي) لمصادر التمويل غير الوداعية على مؤشرات الربحية (ROA، ROE)، بدلالة قيمة معامل الانحدار بيتا (β) بلغ (-0.251، -2.184) على التوالي وبمستوى دلالة (0.001، 0.000) على التوالي. يلاحظ إن معامل التحديد (R^2 Adjusted) لكل من (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية) بلغت قيمته (0.278، 0.316) على التوالي، معنى ذلك أن المتغير المستقل المتمثل بـ (مصادر التمويل غير الوداعية) تفسر ما نسبة تقريباً (28%، 32%) على التوالي من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل بـ (العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية). واستناداً على ما ورد أعلاه، تقبل الفرضية الفرعية الأولى، بمعنى يوجد تأثير معنوي سلبي (عكسي) وذو دلالة احصائية بين المتغيرين، أي كلما زادت قيمة مصادر التمويل غير الوداعية انخفضت قيمة نسبة العائد على الموجودات، والعكس صحيح. وتقبل الفرضية الفرعية الثانية، بمعنى يوجد تأثير معنوي سلبي (عكسي) وذو دلالة احصائية بين المتغيرين، أي كلما زادت قيمة مصادر التمويل غير الوداعية انخفضت قيمة نسبة العائد على حقوق الملكية، والعكس صحيح. وترفض الفرضية الفرعية الثالثة، بمعنى لا يوجد تأثير معنوي وذو دلالة احصائية بين المتغيرين، بناءً على ما سبق تقبل الفرضية الرئيسية السابعة، أي يوجد تأثير معنوي لمصادر التمويل غير الوداعية ككل في الربحية للبنوك عينة الدراسة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها هي:

1. أظهرت النتائج أن هناك تأثير معنوي وذو دلالة إحصائية لمصادر التمويل غير الوداعية بأبعادها كافة في الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة وكان التأثير يتفاوت بين السالب والموجب، حيث كان التأثير معنوي سالب في مؤشرات الربحية بأبعادها كافة المتمثلة بـ (ROA-ROE).
2. أظهرت النتائج أن مصدر الأموال المقترضة ذات تأثير سلبي مع مؤشرات الربحية، وهذا يدل على أن هذا المصدر ذو كلفة مرتفعة وإن البنوك لم تستثمر هذه الأموال بالشكل الأمثل ومن ثم يؤثر سلباً على مؤشرات الربحية، أو قد يكون الهدف من الاقتراض هو للإيفاء بالالتزامات المستحقة على البنوك.
3. أظهرت النتائج أن مصدر التأمينات النقدية ذات تأثير سلبي مع مؤشرات الربحية، وهذا يدل على أن البنوك تحمل في عاتقها تأمينات نقدية وتحتفظ ببيها في خزائنها دون المحاولة في استثمار هذه الأموال ومن ثم تؤثر سلباً على مؤشرات الربحية.

4. الاعتماد على مصادر التمويل غير الوداعية غير كافٍ لتلبية احتياجات البنوك التجارية العراقية في بعض الأحيان، أو قد تكون هناك قيود تنظيمية أو بنكية تقيد استخدام هذه المصادر، لذا فإن الودائع هي المصدر الرئيس للتمويل.

5. أظهرت النتائج أن هناك اختلاف في متغيرات الدراسة وأبعادها وذلك نتيجة لاختلاف البنوك.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة قيام البنوك التجارية بمحاولة تشغيل مصادر التمويل غير الوداعية في آجال تتوافق مع استحقاقاتها وذلك بهدف تحقيق العوائد وتحسين نسب الربحية وعدم ترك هذه المصادر مجمدة في البنوك عينة الدراسة مع مراعاة نسب السيولة عند الاستثمار.
2. ضرورة ترتيب أفضلية مصادر التمويل ولاسيما غير الوداعية منها لاختيار المصدر الأكثر فائدة والأقل كلفة للبنك التجاري، لكون واقع الجهاز المصرفي يُحتم على البنوك التجارية بشكل عام البنوك عينة البحث بشكل خاص ذلك التنوع.
3. على البنوك التجارية السعي لجذب مختلف أنواع مصادر التمويل وتكوين هيكل تمويلي أمثل ومناسب للبنك وذلك بهدف رفع مستويات الربحية والمحافظة عليها.
4. على البنوك التجارية ألا تلجأ للاقتراض إلا بعد استعمال مصادر التمويل الداخلي التي تنتج بشكل أساسي من الأرباح المحققة، وفي حال عدم كفاية هذه المصادر يمكن اللجوء للاقتراض لكن بنسب لا تتجاوز النسب المعيارية المقررة في القطاع.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. ابراهيم عبد موسى السعبري، وعلي حسين هادي، (2012)، أثر البنود خارج الميزانية (الضمانات) على الأزمة المالية وأهمية المحاسبة عنها- دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة المنضوية في سوق العراق للأوراق المالية، "بحث في مجلة". العراق: مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (14) العدد (3).
2. الهاشمي، ليلي، (2017)، استدامة الائتمان المصرفي في الأزمة المالية 2008 والعوامل المؤثرة فيها: دراسة في عينة من المصارف العربية للمدة من (2006-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
3. النمراوي، رائد تركي، (2019)، تأثير خصائص ريادة الأعمال في تعزيز مؤشرات الأداء المالي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت.
4. عبدالعزيز شويش، (2019)، إدارة البنوك مدخل تطبيقي، "كتاب". العراق / بغداد: دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
5. باسل أبو زعيتر، (2006)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين للفترة (1997-2004)، "رسالة ماجستير". دولة فلسطين/غزة: الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة الدراسات العليا / كلية التجارة - قسم المحاسبة والتمويل.
6. محمد حسين سمحان، (2010)، النقود والمصارف، "كتاب". دولة العراق: دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

7. محمد عبدالفتاح الصيرفي، (2007)، إدارة المصارف، "كتاب"، دولة مصر / الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
8. مير علي خليل الموسوي، (2010)، تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان المصرفي (دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية الحكومية والأهلية) و "رسالة ماجستير". العراق: جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية.
9. علي احمد الكنعان، (2012)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، "كتاب". لبنان / بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى.
10. علي غازي، (2014)، اتفاقية إعادة الشراء (الريبو) في ميزان الفقه الإسلامي المقارن، "بحث في مجلة". الامارات: مجلة الشريعة والقانون، العدد التاسع والعشرون، المجلد الثاني.
11. عمر هاشم طه، (2013)، دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح - دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والاستثمار، "بحث في مجلة". العراق: مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (3) العدد (2).
12. محمد شاكر ارحيم، وذكرى محمد حسين، (2017)، وسائل إدارة مخاطر القروض المصرفية - دراسة مقارنة، "بحث في مجلة". العراق: مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني / السنة التاسعة.
13. هند محمد محمد السيد، (2014)، دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والأداء المالي للمصارف - دراسة حالة على بنك فيصل الإسلامي السوداني للفترة (2002-2012)، "رسالة ماجستير". السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا / كلية الدراسات العليا.
14. بسام الحسين، ومأمون حمدان، (2016)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية - دراسة تطبيقية، "بحث في مجلة". سوريا: مجلة جامعة البعث، المجلد (38)، العدد (33).
15. سبتي فتحي محمد الطائي، وشيماء وليد عبدالهادي، (2013)، قياس مستويات ربحية المصارف الاسلامية وتحليلها في ظل الازمة المالية العالمية، "بحث في مجلة". العراق - صلاح الدين: مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (9)، العدد (28).
16. حسن حزوري، (2018)، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف - دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة السورية، "بحث في مجلة". سوريا: مجلة جامعة الفرات - سلسلة العلوم الاساسية.
17. فايز تيم، (2011)، مبادئ الإدارة المالية، "كتاب". الأردن: دار اثراء للنشر والتوزيع.
18. هاني احمد محمود ديبك، (2015)، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل و ربحية البنوك المحلية في فلسطين، "رسالة ماجستير". فلسطين / غزة: الجامعة الاسلامية - محاسبة وتمويل.
19. هيل عجمي جميل الجنابي، (2015)، إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية، "كتاب". الأردن / عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Batchimeg, Bayaraa, (2017), Financial Performance Determinants of Organizations: The Case of Mongolian Companies, Journal of Competitiveness, (25) Vol. 9, Issue 3.

2. Dahham, D. L., & M., (2019), Sources of Non - Deposit Financing and its impact on the profitability of Jordanian Commercial Banks, "Article". Australian Journal of Education: AUS journal.
3. Edson, I. W., (2015), The Effect of Financial Leverage on Commercial Banks' Profitability in Tanzania, "Master's thesis". Tanzania: Diss, The Open University of Tanzania.
4. Hoogendoorn Brigitte, Peter van der Zwan, Roy Thurik Sustainable, (2017), Entrepreneurship: The Role of Perceived Barriers and Risk, J Bus Ethics, this article is an open access publication, P.718.
5. Rose, P., & Marquis, M. (2008). Money And Capital Markets (Financial instruments in A Global Marketplace, "Book". United States of America: The McGraw–Hill\ Irwin, 10th Edition.
6. Westerfield, Randolph W., Ross, Stephen A. & Jordan, Bradford D., (2013), Fundamentals of Corporate Finance, 10th ed., McGraw-Hill Education, New York.